

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة 14 جوان 2019 برئاسة السيد عبد الفتاح مورو النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الداخلية.

افتتاح الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم وبه ثققي وأستعين،

الساعة التاسعة صباحا من يوم الجمعة 14 جوان 2019 الموافق للعاشر من شهر شوال 1440.

تحية طيبة للسادة الزملاء وللضيوف المحترمين،

تعلمون أن هذا اليوم يتفرغ فيه المجلس إلى دوره الرقابي والمتمحور حول توجيه أسئلة من السادة النواب إلى السادة الوزراء.

وهذا الدور الرقابي لا يستوجب تصويتا وبالتالي لا يستوجب حضورا مكثفا للسادة النواب على خلاف ما يشيعه البعض بمناسبة أمثال هذه الجلسات بعد إبراز خلو المجلس من جلّ نوابه والتركيز على ذلك لإبراز أن النواب لا يعبؤون بعملهم النيابي وبأنهم لا يحضرون وأن المقاعد خالية مع أننا كنا أشعرنا ولأزلنا نشعر بأن الجلسات المتعلقة بتوجيه الأسئلة هي جلسات رقابية يحضرها من يهتم بمواضيعها بدء بالسادة النواب الذين يوجهون الأسئلة وبعض السادة النواب الذين يرغبون في الاستماع إلى أجوبة الطرف الموجه إليه السؤال مما يعينهم في اهتماماتهم. أما غيرهم من النواب فهم غير مطالبين بحضور هذه الجلسات.

أردت أن أنوه بذلك وأركز عليه حتى لا يختلط لدى السادة المشاهدين والمراقبين للشأن السياسي أمر الحكم على الجلسات النيابية التشريعية التي تفضي إلى إصدار قرارات وهي تستوجب حضورا وتستوجب نصابا. أما الجلسات المتعلقة بالرقابة على عمل الحكومة فهي لا تتوج بمثل هذه القرارات.

توجيه أسئلة شفاهية

إلى السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

جلستنا اليوم، تحتفي بقدوم معالي السيد هشام الفوراتي وزير الداخلية الذي نرحب بمقدمه ونحي طلعته الهيئة، كما نحني الوفاء للمصاحب له.

وفي جلسة اليوم ستوجه إلى معالي السيد الوزير مجموعة من الأسئلة من السادة النواب المحترمين والذين هم:

السادة والسيدات: ماهر مذيوب، أحمد الصديق، سامية حمودة عبو، فاطمة المسدي، يمينة الزغلامي، ياسين العياري، هيكل بلقاسم، سماح بوحوالة وهيكل بلقاسم مرة ثانية.

أحيي السادة الزملاء وأحيي مقدمهم وطلعاتهم وابتدأ بالنداء على الزميل المحترم، الأستاذ ماهر المذيوب فليتفضل.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد ماهر مذيوب

السيد ماهر مذيوب

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

سيدي وزير الداخلية،

السيدات والسادة إيطارات وزارة الداخلية المحترمين،

زملاتي الأفاضل،

صباح الخير يا وطننا يسير بمجده العالي إلى الأعلى.

سيدي الرئيس، هذا ليس تفاؤلا صباحيا فقط، هذه لحظة مهمة جدا في تاريخ تونس فقد كان المواطن التونسي يساق عند الفجر إلى أقبية وزارة الداخلية، وفي هذا الصباح وقبل هذا الصباح ومنذ ثورة الحرية، أصبح المواطن التونسي عبر ممثليه نواب الشعب يسأل السيد وزير الداخلية مشكورا في الصباح الباكر.

وهي لعمري مناسبة، سيدي الرئيس، السيد وزير الداخلية المحترم، لننتقدم قولاً وفعلاً بأسى آيات الشكر والاعتراف بالجميل لجيشنا الوطني الباسل وقواتنا المسلحة ولأمنا الجمهوري على كل ما قدموه ويقدموه صباحا مساء ويوم الأحد وفي الإجازات وفي الأعياد من أجل احترام الدستور أولا وأمننا وترابنا وسماءنا وأرضنا وبحرنا وقبل كل شيء المواطن والمواطنة التونسية أينما وجدوا، هذا ليس رميا باللورود فنحن في الصيف ولكنها حقيقة بدأنا نعيشها ونلمسها ونحسها، فليس بعيدا عنّا البعض يتقاتلون بالسلح ونحن فقط نختلف بالكلمات ثم نتجه لصندوق الانتخاب.

السيد وزير الداخلية،

دعونك اليوم لسؤال شفاهي محدد، يتعلق أساسا بالإجراءات التي اتخذتها وزارتك الموقرة من أجل تيسير عودة التونسيين بالخارج خلال الصائفة.

السيد وزير الداخلية والسادة أعضاء الحكومة إجمالا، في اعتقادي الجازم أنه بالرغم من التقدير الذي عاشه المواطن التونسي بالخارج منذ الاستقلال حقيقة إلا أنه يجب أن نعيد صياغة العقد الموجود بين الدولة وبين التونسيين بالخارج، فالتونسيين بالخارج اليوم والذين اعترّ وأتشرّف بأني أمثلهم في أول مجلس نيابي منتخب انتخابا حرًا وديمقراطيا في 33 دولة في العالم العربي وبقيّة دول العالم فهم يمثلون اليوم قوة اقتصادية ومالية وبشرية يجب أن نعيد كما ذكرت صياغة العقد معهم. فهؤلاء أكثر من مليون ونصف السيد وزير الداخلية ومساهمهم في الناتج القومي الخام 2 مليار دولار كل سنة، أي ما يعادل تقريبا 5 مليار دينار تونسي.

والأهم من ذلك السيد وزير الداخلية، أن هؤلاء هم الوحيدين في تونس الذين يصوتون كل نهاية شهر من أجل ضمان استقرار وطمأنينة ومن أجل سعادة عائلتهم، الذين يصوتون كل نهاية شهر من أجل دعم تونس ولكل الحكومات التونسية، فكل نهاية شهر من خلال الحوالات التي يتم بعثها من أجل عائلتهم وبالتالي من أجل الاقتصاد التونسي.

للأسف السيد وزير الداخلية وهذه نظرة قديمة أنه من الممكن أن نتعامل معهم بنوع من منح أو مزايا مثل ال FCR أو كذا لا، فالعقد الجديد يجب أن يكون فيه أن هؤلاء هم قوة استثمارية واقتصادية ويجب أن تكون لديهم حوافز ويجب أن تكون لهم مزايا لأنه مثلما يقع الحديث عن موسم الحجّ وتحدث عن إنجاح الموسم السياحي وتحدث على إنجاح كل المواسم يجب وأنا على يقين من أن الوزارة قد أعدت نفسها من أجل إنجاح موسم عودة التونسيين بالخارج.

السيد وزير الداخلية، في الحقيقة نحن لا نحب ولسنا منهم بهذا من العهد القديم، فالتونسيين بالخارج لا توجد على رأسهم ريشة ولا نبحت عن رشاوي انتخابية ولا نبحت عن رشاوي نظام كما كان في السابق وتركه ودعه يمر إن قام بمخالفة في مجال الطرقات أو كذا أو كذا لا، نحن نبحت على أنه منذ وصول التونسيين بالخارج في المنافذ يقع احترام ويكون هناك تعامل حضاري يجب أن نؤسس له في المنافذ البحرية أو في المنافذ البرية أو الجوية هذا أهم شيء يجب أن يعاد.

في الحقيقة نحن كلجنة التونسيين بالخارج قمنا بزيارة لمطار تونس قرطاج وهنا أريد أن أشيد بالسيد أمر المطار وبكل الأعوان والضباط القائمين على أمن مطار تونس قرطاج وأنا على كل حال حريف على مدى خمس سنوات على الأقل وأنا أنتقل مرة في الشهر إلى دائرتي الانتخابية وجدت تطورا كبيرا ولاحظت أن هناك تحسنا كبيرا هذا ما لمسناه، لكن نود أن يكون للتونسيين بالخارج مثلما يقع للسائح ونحن نرحب بهم، لذلك يجب أن تكون المعاملة تجاه التونسيين بالخارج هي معاملة حضارية ويجب أن يكون الاستقبال في المطار أو في الميناء أو في أي مكان يكون استقبالا يليق بهم ويليق بما يقدمونه للوطن، وكنت قد تقدمت بمقترح للسيد وزير الداخلية، لدينا مواطني دول المغرب العربي عندما تذهب لبلدان أخرى ولمجالس أخرى تجد هذا التقدير مثلا لمجلس التعاون أو لدول المغرب العربي وكذلك الجوانب الدبلوماسية وهنا أنا كنت قد توجهت خلال هذه الزيارة السيد وزير الداخلية، رجاء أن نحترم المربع الخاص بأعضاء السلك الدبلوماسي لأن هذا المربع غير محترم للأسف السيد وزير الداخلية ومن لا يحترم الدبلوماسيين الأجانب لا يمكنه أن يحظى بالاحترام عندما يسافر.

ومن أبرز المنغصات السيد وزير الداخلية بخصوص دخول أو خروج المواطنين بالخارج وهنا أريد أن أشكرك جزيل الشكر لأنه منذ تسلمك لهذه الوزارة، أعتقد أنك قمت بخطوة عملاقة تجاه ما يسعى بالإجراء الحدودي S17 والإجراء وأنا لا أريد تقديم أرقام من المثات ومن الآلاف وأصبح الآن من خلال الإدارة العامة لحقوق الإنسان وهذه تعتبر خطوة كبرى أيضا ستقوم بتنظيف الكثير من الملفات والكثير من الناس استعادوا حريتهم. ولكن للأسف السيد وزير الداخلية إلى حد اليوم وهنا أتحدث عن المواطنين في دائرتي الانتخابية، كل نائب من حقه أن يتحدث عن دائرته ولدي بالأسماء وبالحالات لكن احتراما للخصوصيات لن أذكر الأسماء على الملأ، السيد وزير الداخلية صحيح أنه كلما اتصلت بسيادتك أو بالسيد رئيس الديوان مشكورا إلا ونجد من سيادته كل التفهم وكل التعاون في حل هذه الإشكاليات من خلال الإدارة المعنية، لذلك أريد أن أشكر كثيرا السيد رشاد الذي أهاتفه دائما فيعود ويتابع كل ما أطلب منه لكن إلى حد الآن يوجد في دائرتي أشخاصا أعتقد أن إذا كان هناك شيء يشرف أو يعطي خاصية للأمن التونسي السيد وزير الداخلية أن يقع التعامل مع الحالات الأكثر حرجا والأكثر إشكاليات بكثير من الذكاء والحكمة والفتنة، فلا أدري لماذا لم نقدر على تجاوز الصعوبات في هذه الوضعية.

بمعنى لنفترض أن هذا يعتبر إجراء سيادي أو أداة من أدوات دعم الأمن القومي لتتفق على هذا فلا يمكن أن نقول بأن ماهر مذيوب لديه هذا الإجراء فالرجاء أن تصل للمطار قبل ساعة وهذا كمثل فأننا لا أبر هذا الإجراء وأنا ضده لأنه إجراء غير دستوري و و

ولكنه يعد اليوم أمر واقع فإذا كان ماهر مذيوب إجراء حدودي ندعه أن يصل قبل ساعة للمطار ليكمل هذا الإجراء لتقوم الوزارة بإجراءاتها وتتثبت وترسل برقياتها للدخل وللخارج ولكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن مواطن أو مواطنة وخاصة المواطنين يقع بعثرة حالهم السيد وزير الداخلية لا يجوز أن نتركهم ليس في قاعة بل في couloir وتبقى تنتظر والطائرة تحلق ويقع بعثرة حاله ويخسر عمله ويخسر أشياء أخرى ولكن ما يقلقني أكثر ليس هذا، ما يقلقني أن دولة ديمقراطية حرة وأمن جمهوري يعمل ليلا نهارا من أجل أن يرتقي لتقديم خدمة نوعية للمواطن التونسي في المستقبل وأنا لا ألوم هؤلاء الشباب، فالشباب يقوم بالتصوير بهاتفه بأنه قد تم احتجازه أو كذا وكذا وتختلط الصور الجيدة والسمة المتميزة بشيء آخر نحن لا نحب.

السيد وزير الداخلية أنا أقول وأعيد، أن هذا الإجراء غير دستوري وهو لا يليق بنا فإن كانت تريد وزارة الداخلية المواصلات في هذا الإجراء على العين والرأس والقائم ضده لدى القضاء درجات التقاضي ولكن ما يهمني كقائد شعب لم أعد قادرا على مواجهة مثل هذه الحالات وأنا أعيد وأكرر فأنا لم أتصل يوما بأحد الموظفين بإدارة سيادتك إلا ووجدت منه كل التفهم وخاصة في إدارة حقوق الإنسان ومن طرف مدير الديوان وكذا وكذا ولكن ما يهمني في الأخير هو سمعة الإدارة وسمعة تونس وتيسير الأمور على الناس فقط فإذا كان لدي إجراء أو لدي أي إشكال فالمطلوب مني أن أصل للمطار قبل ساعة من انطلاق الطائرة فساكون في هذا الموعد موجود وكفى الله المؤمنين شر القتال.

السيد وزير الداخلية، يجب التيسير في الإجراءات وفي انتظار أن يصبح لدينا إدارة إلكترونية افتراضية تامة خاصة بالتونسيين بالخارج، أقول أن وزارة الداخلية كان لها السبق أنه خلال هذه الدورة النيابة أصبحت لدينا بطاقة عدد 3 إلكترونية وأعلم أن هذا الإنجاز ربما لا يشعرون بقيمة هذا الإنجاز في الداخل لكن أعرف عشرات العقود كانت تذهب منا ويمكن للشخص أن يخسر عمله بالخارج وهذا الشخص يدفع 5 آلاف أو 6 آلاف دولار و3 آلاف دولار و4 آلاف دولار و10 آلاف دولار من أجل عدم وصول البطاقة عدد 3 واليوم والحمد لله أصبحت تصل في ظرف يومين أو ثلاثة.

أيضا المجهود الذي قامت به الوزارة وقمت به أنت شخصيا هذه السنة بخصوص بطاقة التعريف، فالفرق المنتقلة قامت بزيارة دول أوروبية وعربية حتى تسهل على التونسيين بالخارج استخراج بطاقة تعريف، وأريد أن أشيد بالعمل الكبير والجبار الذي تقوم به الفرق سواء كانت الفرق المنتقلة أو الثابتة التابعة لوزارة الداخلية في سفاراتنا وفي قنصلياتنا فهو عمل كبير ومهم ومهم جدا، وهذا أمر مهم جدا بقي السيد وزير الداخلية مازال لدينا بعض الأشياء بخصوص جواز السفر، التسريع في استخراج جوازات سفر، هناك سفارات معينة أو كذا فنحن نرجو أن يصبح جواز السفر التونسي صالح لمدة عشر سنوات حتى لا يبقى الشخص يذهب ويعود لاستخراج جواز السفر لكن هناك تقدم ولا نشك في هذا ونحن نشيد بهذا التقدم ولكن هناك حالات فنجد شخص لديه جواز سفر يبقى خمسة أشهر أو ستة أشهر دون أي داعي وأنا عندما أتحدث السيد وزير الداخلية فإني أتحدث بالقرائن لذلك أتمنى أن نرى تقدما في هذا المجال.